

الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

إن للسنة النبوية مكانة عظيمة ومنزلة رفيعة، وتعد دليلاً تشريعياً يحتج به كما يحتج بالقرآن الكريم، ولا سيما السنة التي تثبت حكماً ورد في القرآن، فيجب الأخذ بهما والعمل بمقتضاهما. والأدلة على وجوب الأخذ بالسنة والعمل بها كثيرة جداً في نصوص القرآن والسنة والإجماع، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^١. قال السعدي -رحمه الله-: "هذا شامل لأصول الدين وفروعه، ظاهره وباطنه، وأن ما جاء به الرسول يتعين على العباد الأخذ به واتباعه، ولا تحل مخالفته، وأن النص الرسول على حكم الشيء كنص الله تعالى."^٢ وأما الدليل من السنة فقوله ﷺ: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه).^٣ وأما الدليل من الإجماع كقول

^١ سورة الحشر: ٧.

^٢ السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، "تيسير الكريم الرحمن" [مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠ م]، ص. ٨٥٠.

^٣ أبو داود، سليمان بن الأشعث، "سنن أبي داود" [دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م]، ج.

٧، ص. ١٣، قال الألباني: صحيح، (انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، "صحيح الجامع الصغير وزيادته"، رقم:

(٢٦٤٣).

الشافعي - رحمه الله -: "أجمع الناس على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس".^٤

اعتنى علماء المسلمين بالسنة النبوية جمعا وتدوينا وشرحا وحفظا منذ صدر الإسلام، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يرتحلون المسافات الطويلة في رحلات علمية من أجل سماع حديث واحد من مصدر موثوق. وتابع التابعون هذا النهج، وأظهروا حرصا كبيرا على حفظ الحديث ونقله. ولم تقتصر هذه العناية على الرحلات العلمية فحسب، بل ظهرت أيضا في المجالس العلمية مثل الدروس والمذاكرة. وكان من أبرز مظاهر هذه العناية المتواصلة الاهتمام بالإسناد، لما له من منزلة عظيمة ولكونه من خصائص هذه الأمة. كما قال ابن المبارك - رحمه الله -: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".^٥

ومما يدل على عناية العلماء بذلك ما فعله الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري - رحمه الله - في كتابه "المستدرک علی الصحیحین"، حيث جمع فيه الأحاديث التي لم يخرجها البخاري ومسلم - رحمهما الله - في صحيحيهما مع كونها على شرطهما أو أحدهما،

^٤ ابن القيم، محمد بن أبي بكر، "إعلام الموقعين عن رب العالمين" [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١ هـ]. ج. ٢، ص. ٢٠١.

^٥ انظر مقدمة: مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم" [القاهرة: عيس البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م]. ج. ١، ص. ١٥.

فاشترط أن يكون كل حديث أخرجه على شرط الشيخين أو أحدهما، لكنه تساهل في إخراج بعض الأحاديث. كما قال أبو سعد المالني -رحمه الله-: "طالعت كتاب المستدرك على الشيخين، الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثا على شرطهما".^٦ وقال ابن الصلاح -رحمه الله-: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به. فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن، يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه".^٧ وقال الذهبي -رحمه الله-: "في المستدرك شيء كثير على شرطهما، شيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادهما صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربه، وباقي الكتاب مناكير

^٦ ابن القيسراني، محمد بن طاهر المقدسي، "المنثور من الحكايات والسؤالات" [دار المنهاج، ١٤٣٠ هـ]، ص. ٢٥.

^٧ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "مقدمة ابن الصلاح" [سوريا: دار الفكر، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م]، ص. ٢٢.

وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها".^٨ وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: "إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية".^٩ بناء على ذلك، قامت الباحثة بتخريج أربعة أحاديث ودراستها من كتاب المستدرک باب المناسک والدعاء، بهدف معرفة درجتها، وبيان ما إذا كان الحاكم قد تساهل في إخراجها. وتلك الأحاديث:

١. حديث رقم ١٦٣٤ عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: (أن رسول الله ﷺ سئل عن

قول الله: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فقيل: ما السبيل؟

قال: الزاد والراحلة).

٢. حديث رقم ١٦٣٦ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ بَرِيدًا

إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ).

٣. حديث رقم ١٦٤٦ عن عمرو الأسلمي رضي الله عنه مرفوعاً: (فَوْقَ ظَهْرِ كُلِّ

بَعِيرٍ شَيْطَانٌ، وَإِذَا رَكَبْتُمُوهُنَّ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، لَا تُقْصِرُوا عَنْ حَاجَةٍ).

^٨ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء" [مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م]، ج. ١٧، ص. ١٧٥.

^٩ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" [دار طيبة]، ج. ١، ص. ١١٣.

٤. حديث رقم ١٩٨١ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: (اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، وقلب لا يخشع، ودعاء لا يسمع، ونفس لا تشبع، ومن الجوع، فإنه بئس الضجيع، ومن الخيانة فبئس البطانة، ومن الكسل، والبخل والجبن، ومن الهرم، ومن أن أتردد إلى أرذل العمر، ومن فتنة الدجال، وعذاب القبر، وفتنة المحيا والممات، اللهم إنا نسألك قلوباً أوَاهَةً مُحَبَّتَةً منيِّبة في سبيلك، اللهم إنا نسألك عزائم مغفرتك، ومُنَجِّيات أمرِك، والسلامة من كل إثم، والغنيمة من كل برّ، والفوز بالجنة، والنجاة من النار). وكان إذا سجد قال: (اللهم، سجد لك سوادي وخيالي، وبك آمن فؤادي، أبوء بنعمتك عليّ، وهذا ما جنيتُ على نفسي، يا عظيم، يا عظيم، اغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب العظيمة إلا الرّبّ العظيم).

وقد أعدَّ هذا البحث استيفاءً لمتطلبات التخرج ونيل الدرجة الجامعية (S.Ag.) بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبر، وهو بعنوان: "تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥ هـ) رقم (١٦٣٤، ١٦٣٦، ١٦٤٦) من كتاب المناسك ورقم (١٩٨١) من كتاب الدعاء".

الفصل الثاني: تحديد المسائل

بناء على ما تقدم بيانه في خلفية البحث يكون تحديد المسائل فيما يلي:

١. من أخرج الأحاديث الأربعة المذكورة غير الإمام الحاكم؟

٢. ما درجة تلك الأحاديث من حيث الصحة والضعف؟

٣. هل تساهل الحاكم في الحكم على تلك الأحاديث؟

الفصل الثالث: أهداف البحث

بناء على ما ذكرته الباحثة في تحديد المسائل، فتكون أهداف هذا البحث:

١. الوقوف على من أخرج تلك الأحاديث غير الإمام الحاكم.

٢. بيان درجة تلك الأحاديث من حيث الصحة والضعف.

٣. التحقق من تساهل الحاكم في الحكم على تلك الأحاديث.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

بعد أن حاولت الباحثة بمطالعة عدد الكتب والبحوث العلمية حول "المستدرک"

للحاكم -رحمه الله-، لم تجد عملاً علمياً خاصاً بتخريج الأحاديث رقم (١٦٣٤، ١٦٣٦،

١٦٤٦) من كتاب المناسك ورقم (١٩٨١) من كتاب الدعاء، إلا أنها وجدت بعض

الدراسات التي تناولت الإمام الحاكم -رحمه الله- وكتابه "المستدرک"، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً، تعد الرسالة "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيق" من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الكتاب، وقد كتبها عدد من الباحثين لنيل درجة الدكتوراه في قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة، ومنهم:

١. عبد العزيز بن عبد المحسن الحبيب، سنة ٢٠١٥ م، من حديث رقم (٦٨٦٤)

ذكر أم المؤمنين صفية بنت حيي رضي الله عنها إلى الحديث رقم (٧٣٥٥)

"الرحم شجنة من الله" آخر باب أحاديث صلة الرحم.^{١٠}

٢. عبد العزيز بن عبد الله الحاج التمبكتي، سنة ٢٠١٥ م، من حديث عبد الله

بن عمرو رضي الله عنهما "الراحمون يرحمهم الله" إلى نهاية حديث ابن عباس

رضي الله عنهما "اتقوا بيتا يقال له الحمام".^{١١}

^{١٠} الحبيب، عبد العزيز بن عبد المحسن، "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيق من حديث رقم: (٦٨٦٤) ذكر أم المؤمنين صفية بنت حيي رضي الله عنها إلى الحديث رقم: (٧٣٥٥) "الرحم شجنة من الله" آخر باب أحاديث صلة الرحم"، [رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى]، ٢٠١٥ م.

^{١١} التمبكتي، عبد العزيز بن عبد الله الحاج، "المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥ هـ) تحقيق ودراسة من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما "الراحمون يرحمهم الله" إلى نهاية حديث ابن عباس رضي الله عنهما "اتقوا بيتا يقال له الحمام"، [رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى]، ٢٠١٥ م.

٣. جميلة بنت منيع بن عنية الله اللقماني الحربي، سنة ٢٠١٥ م، من حديث رقم

(٩٧٤) إلى نهاية الحديث رقم (١٤٦٤) نهاية التكبير على الجنائز.^{١٢}

٤. عبد المجيد بن عبد الواحد بن علي الشرقي، سنة ٢٠١٥ م، من حديث (إذا

أفضى أحدكم إلى ذكره فلا يصل حتى يتوضأ) إلى نهاية حديث (أن النبي

صلى الله عليه وسلم كان يصلي فمرت شاة بين يديه).^{١٣}

٥. فايذة بنت عبد الله بن غطيش الخزاعي، سنة ٢٠١٧ م، من كتاب الفتن

والملاحم إلى نهاية كتاب المستدرك.^{١٤}

يتفق هذا البحث مع البحوث السابقة في اهتمامه بكتاب المستدرك على

الصحيحين للإمام الحاكم -رحمه الله-، وفي اعتماده منهج التحقيق والتخريج الحديثي.

غير أن تلك البحوث تناولت عددا كبيرا من الأحاديث في أبواب متنوعة، بينما قامت

^{١٢} الحربي، جميلة بنت منيع عنية الله اللقماني، "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيق من حديث رقم (٩٧٤) إلى نهاية الحديث رقم (١٤٦٤) نهاية التكبير على الجنائز"، [رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى]، ٢٠١٥ م.

^{١٣} الشرقي، عبد المجيد بن عبد الواحد بن علي، "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيق من حديث (إذا أفضى أحدكم إلى ذكره فلا يصل حتى يتوضأ) إلى نهاية حديث (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي فمرت شاة بين يديه)"، [رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى]، ٢٠١٥ م.

^{١٤} الخزاعي، فايذة بنت عبد الله غطيش، "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيق من كتاب الفتن والملاحم إلى نهاية كتاب المستدرك"، [رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى]، ٢٠١٧ م.

الباحثة بتخريج موسع لأحاديث المستدرك رقم (١٦٣٤، ١٦٣٦، ١٦٤٦) من كتاب المناسك ورقم (١٩٨١) من كتاب الدعاء.

ثانياً، البحث العلمي لنيل درجة الدكتوراه في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف، كتبه حنان عبد العزيز عبد الخالق بعنوان "مخالفات الإمام الذهبي للإمام الحاكم في المستدرك على الصحيحين (بقول الحاكم لم يخرجاه وخالفه الذهبي وقال بل خرج أحدهما)" لعام ٢٠٢٠ م، جامعة الأزهر.^{١٥} وجه الشبه بين الباحثين هو تخريج بعض الأحاديث من كتاب المستدرك على الصحيحين، بهدف التحقق من تساهل الإمام الحاكم -رحمه الله-. وأما وجه الاختلاف، فإن البحث المذكور يركّز على إثبات كلام الإمام الذهبي -رحمه الله- الذي يخالف قول الحاكم -رحمه الله- (لم يخرجاه)، بينما قامت الباحثة بتخريج موسع لأحاديث المستدرك رقم (١٦٣٤، ١٦٣٦، ١٦٤٦) من كتاب المناسك ورقم (١٩٨١) من كتاب الدعاء.

ثالثاً، البحث العلمي كتبه أ. أحلام سعيد عيد الرحيلي بعنوان "مفهوم قول الحاكم رحمه الله (على شرط الشيخين أو أحدهما) دراسة تطبيقية على أحاديث كتاب الجمعة من كتاب المستدرك على الصحيحين" لعام ٢٠٢١ م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة

^{١٥} عبد الخالق، حنان عبد العزيز، "مخالفات الإمام الذهبي للإمام الحاكم في المستدرك على الصحيحين (بقول الحاكم لم يخرجاه وخالفه الذهبي وقال بل خرج أحدهما)"، [رسالة الدكتوراه، جامعة الأزهر]، ٢٠٢٠ م.

طيبة.^{١٦} وجه الشبه بين الباحثين أنهما يتخذان كتاب "المستدرك على الصحيحين" مصدرا لتخريج بعض الأحاديث. وأما وجه الاختلاف، فإن البحث المذكور يركز على الأحاديث التي وصفها الحاكم بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما في باب الجمعة، بينما ركزت الباحثة على التخريج الموسع للأحاديث المستدرك رقم (١٦٣٤، ١٦٣٦، ١٦٤٦) من كتاب المناسك ورقم (١٩٨١) من كتاب الدعاء.

رابعاً، البحث المنشور كتبه محمد إلياس ومحمد أديتيا عبقرى بعنوان "فقه المسبوق في الصلاة الجمعة (دراسة وتخرىج حديث رقم ١٠٩٣ من المستدرك للحاكم النيسابوري)" لعام ٢٠٢٥ م.^{١٧} وجه الشبه بين الباحثين أنهما يعتمدان على تخريج الحديث من كتاب المستدرك للإمام الحاكم -رحمه الله-. وأما وجه الاختلاف، فإن البحث المذكور لا يقتصر على التخريج فحسب، بل يتضمن تحليلاً لمتن الحديث من الناحية الفقهية، بينما ركزت الباحثة على التخريج الموسع للأحاديث المستدرك رقم (١٦٣٤، ١٦٣٦، ١٦٤٦) من كتاب المناسك ورقم (١٩٨١) من كتاب الدعاء.

^{١٦} الرحيلي، أ. أحلام سعيد عيد، "مفهوم قول الحاكم رحمه الله (على شرط الشيخين أو أحدهما) دراسة تطبيقية على أحاديث كتاب الجمعة من كتاب المستدرك على الصحيحين" [باحثة ماجستير، جامعة طيبة]، ٢٠٢١ م.

^{١٧} إلياس، محمد ومحمد أديتيا عبقرى "فقه المسبوق في صلاة الجمعة (دراسة وتخرىج حديث رقم ١٠٩٣ من المستدرك للحاكم النيسابوري)"، [مجلة الخبر، مجلد ١، عدد ١]، ٢٠٢١ م.

خامسا، يعدّ تخرّيج أحاديث "المستدرّك" لأبي عبد الله الحاكم -رحمه الله- لموضوعا لعدد من البحوث العلمية التي كتبها طلاب وطالبات قسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبر، وذلك لاستيفاء شروط التخرج ونيل الدرجة الجامعية (S.Ag.)، ومن هذه البحوث:

الرقم	اسم الباحث/ة	عنوان البحث	السنة	النتيجة
١.	ألفية شاكرا شيلا فطرة	تخرّيج أحاديث رقم (١٢٧٤-١٢٧٦) من كتاب الجنائز ورقم (١٦٠٧) من كتاب الصوم	٢٠٢٥ م	صحيح ٣ ضعيف ١
٢.	حميراء	تخرّيج أحاديث رقم (١٦٢٩-١٦٣١) من كتاب المناسك	٢٠٢٥ م	صحيح ١ موقوف ٢
٣.	فيردا أولياء سيتا	تخرّيج أحاديث رقم (١٢٦٥-١٢٦٧)	٢٠٢٥ م	ضعيف جدا ١

ضعيف ١		من كتاب صلوات		
حسن ١		الخوف ورقم		
صحيح ١		(١٥٥٣) من كتاب		
		الصوم		

يتفق هذا البحث مع البحوث السابقة في اهتمامه بكتاب المستدرک علی الصحیحین للإمام الحاکم -رحمه الله-، وفي اعتماده منهج التحقيق والتخريج الحديثي. إلا أن الباحثة في هذا البحث تميزت بتخريج موسع لأحاديث المستدرک رقم (١٦٣٤)، (١٦٣٦، ١٦٤٦) من كتاب المناسك ورقم (١٩٨١) من كتاب الدعاء، مما يبرز جانباً جديداً لم تتعرض له الدراسات السابقة.

الفصل الخامس: الإطار النظري

لتحقيق أهداف البحث استخدمت الباحثة الضوابط التالية:

١. جمع طرق الحديث

لقد أولى أئمة الحديث عناية فائقة بجمع طرق الأحاديث ورواياتها، وعدّوا ذلك من أهم وسائل النقد الحديثي وضبط الأحكام عليها. فالجمع المستوعب للطرق يظهر العلل الخفية، ويكشف وجوه الاختلاف، ويعين على فهم النصوص فهما صحيحاً متكاملًا. كما قال الإمام علي بن المديني -رحمه الله-: "الباب

إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".^{١٨} وقال الإمام أحمد - رحمه الله -: "الحديث

إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً".^{١٩}

وفي سبيل جمع طرق الحديث، اعتمدت الباحثة على كتب الحديث المسندة

التي جمعت أحاديث رسول الله ﷺ، كالمسانيد^{٢٠} والجوامع^{٢١} والمعاجم.^{٢٢}

وعلى غير المسندة، ككتب الأطراف^{٢٣} والتخارج.^{٢٤} واستخدمت الباحثة

الحاسوب في استخراج الأحاديث، من خلال مراجعة بعض الكتب المطبوعة،

والاستعلام اللفظي عبر البرامج الحاسوبية، مثل المكتبة الشاملة، وجامع خادم

الحرمين الشريفين، وجوامع الكلم.

^{١٨} الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" [الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٣ هـ]، ج. ٢، ص. ٢١٢، رقم: ١٦٤١.

^{١٩} المصدر السابق.

^{٢٠} تخرج الأحاديث على أسماء الصحابة، وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض. (انظر: الزهراني، محمد بن مطر، "تدوين السنة النبوية" [الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٤٢ هـ]، ص. ٩٠-٩١).

^{٢١} الكتب التي قصد مصنفوها جمع الأحاديث النبوي فيها مطلقاً. (انظر: مصدر السابق، ص: ٢٢٢).

^{٢٢} قال الكتاني: ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء. (انظر: الكتاني، محمد بن أبي الفيض، "الرسالة المستطرفة" [دار البشائر الإسلامية، ١٤٢١ هـ]، ص. ١٣٥).

^{٢٣} الكتب التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيد، إما على سبيل الاستيعاب أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة. (انظر: تدوين السنة النبوية، ص. ٢٠٥).

^{٢٤} كتب تهدف إلى إرجاع الأحاديث من مصادرها الأصلية في كتب السنة، مع بيان طرقها وأسانيدها ومتونها، والحكم عليها تصحيحاً أو تضعيفاً. (انظر: مصدر السابق، ص. ٢١٠-٢١١).

٢. دراسة أسانيد الحديث

من أهم خطوات التخرّيج بعد جمع الطرق دراسة أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط، والنظر في سياقتهم للرواية اتفاقاً واختلافاً. إذ به يتبين صحة الرواية وضعفها ويتحقّق سلامة الإسناد وتُكشف العلل الخفية. وقد أشار الخطيب البغدادي -رحمه الله- إلى ذلك بقوله: "والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط".^{٢٥} واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على كتب الرجال هي المؤلفات التي جمع فيها العلماء تراجم الرواة مع أقوال العلماء فيهم.^{٢٦} ككتب الجرح والتعديل^{٢٧} والتواريخ^{٢٨} والطبقات^{٢٩} والعلل^{٣٠} والتقريب.^{٣١}

^{٢٥} المصدر السابق، ص. ٢٩٥، رقم: ١٩٠١.

^{٢٦} انظر مختصر: الرويحي، عواد بن حميد، "رواة الحديث: النشأة - المصطلحات - المصنفات" [المدينة: مكتبة الميمنة، ١٤٣٨ هـ]، ص. ١٠٦-١١٥.

^{٢٧} الكتب التي اهتمت ببيان درجة توثيق الرجال أو تضعيفهم. (انظر: الزهراني، محمد بن مطر، "علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع" [الرياض: دار الهجرة، ١٤١٧ هـ]، ص. ٣٥).

^{٢٨} الكتب التي اقتصر على ترجمة الرواة في بلدة معينة. (انظر: مصدر السابق).

^{٢٩} الكتب التي شملت طبقات الصحابة والتابعين وتابعيهم وتبعهم. (انظر: مصدر السابق).

^{٣٠} الكتب التي تناولت علل الحديث سواء كانت في السند أو المتن. (انظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث، "سؤالات أبي عبيد لأجري أبا داود السجستان في الجرح والتعديل" [المدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٣ هـ]، ص. ٥٠).

^{٣١} كتاب في تراجم الرواة، يذكر أنسابهم وأحوالهم مع بيان درجاتهم في الجرح والتعديل باختصار.

٣. دراسة متن الحديث

استفدت الباحثة في هذه الدراسة من كتب غريب الحديث.^{٣٢}

الفصل السادس: منهج البحث

كان منهج الباحثة في عدة نقاط:

١. نوع البحث

يعد هذا البحث من البحوث المكتبية التي تعتمد على جمع البيانات من خلال مطالعة كتب الحديث المسندة وغير المسندة، ومراجعة الدراسات السابقة ذات

الصلة بموضوع الدراسة.^{٣٣}

٢. منهج جمع البيانات

استخدمت الباحثة في جمع البيانات منهجا كفييا، وهو منهج يركز على فهم الظواهر في سياقها الطبيعي، ويهدف إلى استكشاف المعاني والدلالات العميقة من خلال تحليل النصوص والمضامين.^{٣٤} تعتمد في ذلك على مصدرين:

^{٣٢} الكتب التي تجمع الكلمات الغريبة أو الغامضة المعنى - سواء من القرآن و من الحديث - لتفسيرها وشرح المشكل من معانيها. (انظر: تدوين السنة النبوية، ص. ١٩٠-١٩١).

^{٣٣} صفية، فهم الأحاديث الصوفية عند الشيخ محمد نفيس البنجري في كتاب الدر النفيس، رسالة جامعية [جامعة أنتساري الإسلامية الحكومية، بنجرماسين، ٢٠١٦ م]، ص. ١٤.

^{٣٤} محمد مسفر القرني، "منهج البحث الكيفي والخدمة الاجتماعية العيادية" [مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٧، عدد ٣]، ص. ٢٠٠٩ م.

أ. المصدر الرئيس، وهو كتب الأحاديث المسندة التي جمعت الأحاديث بأسانيدھا ومتونها. ومن أهمھا كتاب المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم -رحمه الله-، طبعة دار التأصيل ببيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥ هـ.

ب. المصدر الثانوي، وهو كتب الحديث غير المسندة، التي تُستخدم للمساعدة في البحث عن مواضع الحديث في المصادر الأصيلة، ككتب الأطراف والمعاجم.^{٣٥}

٣. منهج تحليل البحث

اعتمدت الباحثة في تحليل البحث المنهج الكيفي لفهم مضمون الأحاديث وسياقها، والمنهج الوصفي لعرض معلوماتها وتوصيفها من حيث السند والمتن، وتوظف بعض جوانب المنهج الاستقرائي في تتبع طرق الأحاديث في المصادر الأصيلة والمساعدة.

٤. منهج عرض البحث

سارت الباحثة في عرض البحث على الخطوات التالية:

أ. جمع طرق الحديث، ويكون بـ:

^{٣٥} قد سبق بيانه، ص: ١٣.

١- ذكر سند الحديث ومتمنه في بداية التخريج، من طريق الإمام الحاكم

-رحمه الله- في كتابه المستدرک على الصحيحين، وفق طبعة دار

التأصيل-بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

٢- ذكر جميع طرق الحديث التي تصلح أن تكون متابعات لرواية الحاكم

-رحمه الله- مع ترتيبها على المتابعات التامة ثم القاصرة، ويكتفى

بذكر ملتقى الطرق دون الألفاظ، إلا إذا وردت فيها زيادة لفظية،

فتذكر حينئذ لزيادة الفائدة.

ب. رسم شجرة الإسناد مع التمييز بين الرواة بألوان متباينة.

ج. دراسة الأسانيد

١- تتضمن هذه المرحلة صياغة التخريج، وذكر أوجه الخلاف في الإسناد

بين الروايات.

٢- ذكر ترجمة الرواة الذين تؤثر أحوالهم في الحكم على الإسناد مع ذكر

أقوال العلماء فيهم جرحا وتعديلا. فإن كان الراوي متفقا عليه جرحا

أو تعديلا، يُكتفى بنقل حكم ابن حجر -رحمه الله- عليه من كتاب

"التقريب" إن كان من رجاله. وإن لم يكن منهم، تنقل أقوال النقاد

التي تفي بالمقصود. أما إذا وُجد اختلاف في الحكم عليه، فتقارن

الأقوال ما أمكن، وفقا لضوابط الجرح والتعديل، مع تقديم خلاصة الحكم.

٣- ضبط المشكل من الأسماء والأنساب بالشكل أو الحروف عند الحاجة.

د. خلاصة الحكم على الحديث، وتكون بـ:

- ١- ذكر خلاصة الحكم على الحديث مع العناية بجمع أحكام النقاد.
- ٢- ذكر الشواهد عند الحاجة إليها، وذلك في الأحاديث التي يمكن أن يرتقي حكمها بالشواهد، إن وجدت.

هـ. دراسة متن الحديث

دراسة متن الحديث تكون بذكر معاني الغريب من كتاب غريب الحديث وشروح الغريب، مع ذكر بعض الفوائد المستنبطة منه.

الفصل السابع: خطة البحث

ينقسم هذا البحث إلى أربعة أبواب، وهي:

الباب الأول: المقدمة، وفيها سبعة فصول:

الفصل الأول : خلفية البحث

الفصل الثاني : تحديد المسائل

الفصل الثالث : أهداف البحث

الفصل الرابع : الدراسات السابقة

الفصل الخامس : الإطار النظري

الفصل السادس : منهج البحث

الفصل السابع : خطة البحث

الباب الثاني: المدخل إلى موضوع البحث، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول : ترجمة الإمام الحاكم -رحمه الله-، وفيها سبعة مباحث:

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

المبحث الثاني : مولده ونشأته ورحلته العلمية

المبحث الثالث : شيوخه وتلاميذه

المبحث الرابع : ثناء العلماء عليه

المبحث الخامس : عقيدته ومذهبه الفقهي

المبحث السادس : مؤلفاته

المبحث السابع : وفاته

الفصل الثاني : التعريف بكتاب المستدرک لأبي عبد الله الحاكم -رحمه الله-

، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : اسم الكتاب وصحة نسبه إلى المؤلف

المبحث الثاني : موضوع الكتاب وسبب تأليفه

المبحث الثالث : منهج المؤلف فيه

المبحث الرابع : ثناء العلماء عليه وعناية به

الفصل الثالث : تعريف موجز بشرط البخاري ومسلم -رحمهما الله- في

صحيحيهما وبيان مفهوم قول الحاكم -رحمه الله- "صحيح على شرطهما أو

أحدهما"، وفيه مبحثان:

المبحث الأول : تعريف موجز بشرط البخاري ومسلم -رحمهما الله- في

صحيحيهما

المبحث الثاني : بيان مفهوم قول الحاكم -رحمه الله- "صحيح على شرطهما أو

أحدهما"

الباب الثالث: تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاكم -رحمه الله- رقم

(١٦٣٤، ١٦٣٦، ١٦٤٦) من كتاب المناسك ورقم (١٩٨١) من كتاب الدعاء،

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: تخريج حديث رقم ١٦٣٤ (الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ)، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : شرح غريب الحديث وشيء من فوائده

الفصل الثاني: تخريج حديث رقم ١٦٣٦ (لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ بَرِيدًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو

مَحْرَمٍ)، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الأسانيد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : شرح غريب الحديث وشيء من فوائده

الفصل الثالث: تخريج حديث رقم ١٦٤٦ (فَوْقَ ظَهْرِ كُلِّ بَعِيرٍ شَيْطَانٌ، وَإِذَا

رَكَبْتُمُوهُنَّ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، لَا تُقْصِرُوا عَنْ حَاجَةٍ)، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : شرح غريب الحديث وشيء من فوائده

الفصل الرابع: تخريج حديث رقم ١٩٨١ (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا

يَنْفَعُ...)، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : شرح غريب الحديث وشيء من فوائده

الباب الرابع: الخاتمة

١. نتائج البحث

٢. التوصيات

٣. المصادر والمراجع

٤. الفهارس، وتشتمل على الفهارس العدة:

- فهرس الآيات القرآنية

- فهرس الأحاديث النبوية

- فهرس الكلمة الغريبة
- فهرس الأعلام المترجم لهم
- فهرس الموضوعات